الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

رؤيـــــة

# قبضة من التفاؤل في قراءة الوضع العام

شاكر الأنباري

حياة يومية

حددت الاتفاقية الأمنية بين العراق وأميركا عام ٢٠١١ لانسحاب الجيش الأميركي، وقد ذكرت آخر الاحصائيات أن عدد افراد الجيش اليوم لا يتجاوز المئة والأربعين ألفا، أما تفاصيل العلاقة بين أميركا والعراق بعد ذلك التاريخ، ونمط وجودها، سواء العسكري أو الدبلوماسي، فكان غامضا بعض الشيء، للمواطن العادي خاصة، ويحمل تفسيرات كثيرة. لكن المهم لدى ذلك المواطن ما يعيشه في الشارع من علاقة مع ذلك الجيش، بعد ست سنوات من التواجد الكثيف، وتعدد أوجه حضوره. قبل ثلاث سنوات لم يكن أحد يصدق أن عددا هائلا لتلك القوات يمكن أن يتناقص أو يغادر البلد. لكن ثمة تغيرا كبيرا قد طرأ خلال هذه الفترة، من جهة طبيعة ذلك التواجد، ويكاد المراقب أن يحسه بوضوح. تحولات ذلك الوجود اتبعت سلسلة مترابطة ذات وشائج كبيرة مع تغيرات الوضع الميداني، فمن وجود كثيف اثر اسقاط النظام، وتسيير شؤون البلد في كل مناحيه، سواء كانت خدمية أو عسكرية أو اقتصادية، الى مواجهات طاحنة مع التمرد الواسع الذي شمل قوى سياسية وعسكرية واسعة، منها تنظيم القاعدة وجيش المهدي وحركات الجهاد المختلفة الاسماء، ثم بعدها المشاركة في دعم الصحوات في عدد من المحافظات، ليتحول ذلك الجيش الى مساند فاعل في العمليات القتالية، ثم اثر بناء الجيش العراقي والشرطة الوطنية بدأ حضور الجيش الاميركي بالخفوت، قليلا قليلا.

قبل سنتين من الآن كانت محافظة الأنبار من المحافظات الساخنة حسب التوصيف العسكري والسياسي، اذ دارت فيها مواجهات يومية بين الجيش الأميركي وأعضاء تنظيم القاعدة والحركات المسلحة الأخرى، لذلك كان الجيش الأميركي يمسك بالأرض بكل المحافظة، سواء في المدينة أو الريف، ويستطيع المرء رؤية الجيش ذاك في كل مكان. في الحقول والشوارع والبيوت، وكان يدهم القرى في كل ساعة من ساعات النهار، كما ينصب كمائن ويطارد العبوات الناسفة، ويتجول في الفرات عبر القوارب الليلية، ويدهم في انتصاف الليالي بيوتا وبساتين وصحارى. ويجد المرء معسكرات ونقاط تفتيش ودوريات في كل مكان يذهب اليه. اما الطريق السريع الرابط بين الانبار وكل من عمان ودمشق، فكان دائم القطع والاختناق، بسبب اقامة حواجز أو تسيير ارتال قتالية او لوجستية. والمسافة الفاصلة بين الرتل والسيارات المدنية يجب ان لا تقل عن مئة متر، وأي عابر يتجاوز هذه المسافة قد يعرض نفسه للقتل. هذا الواقع الذي عاناه الفرد العادي تغير كثيرا بعد نشوء الصحوات، في محافظة الأنبار، اذ تم بناء المئات من مراكز الشرطة التي تطوع فيها آلاف من ابناء المحافظة، ففي كل قرية ومحلة يجد المرء مركزا للشرطة الوطنية، عدا قوى الجيش التي كان منتسبوها هي الاخرى من ابناء المحافظة.

تسلم الشرطة والجيش لأمن المناطق كان له الدور الكبير في استتباب الأمن، فأبناء القرى والمدن يعرفون بعضهم بعضا، ويعرفون اعضاء تنظيم القاعدة بالاسماء والأسر، الأمر الذي سهل عملية محاربتهم ومطاردتهم واستئصالهم من المحافظة. هذا ما همش دور القوات العسكرية الاميركية بالتالي، اذ ركنت الى قواعدها ولم تعد تشارك في الحفاظ على الامن كما كان يجري في السابق. اما نقاط التفتيش والدوريات المنتشرة على طول الخط السريع بين بغداد ودمشق وعمان فرحل عنها الأميركان، ووقعت تحت سيطرة الجيش والشرطة. وهذا في الحقيقةهو الذي زرع الأمل في نفوس المواطنين، اذ هي اشارة الى أن رحيل هذه القوات قد اقترب، والسبب الرئيسي كما يؤكد الجميع هو انتفاء الحاجة لها. هذه الصورة يجدها المرء في بغداد كذلك، فالشخص الذي يسير في معظم المناطق لم يعد يصادف سوى نقاط تفتيش عراقية، من الشرطة والجيش، وأحيانا من الصحوات، في المناطق التي كانت ملتهبة سابقا كالغزالية وأبو غريب والبياع والسيدية والدورة وغيرها. ويستطيع المرء ان يلمس الارتياح الكبير بين المواطنين وهم يمرقون من تلك النقاط، ويفتشون من قبل شباب عراقيين يتفاهمون معهم بشكل واضح، وبرموز يفهمونها.

وهذا ما اضفى استرخاء واضحا على الشارع. حتى مرور الدوريات الاميركية في شوارع العاصمة بات قليلا، ولم يعد يشكل خطورة على المواطنين، فالملح العام لتلك الدوريات يوحي بأنها مغادرة، وهي لم تعد تحمل طابعا عدائيا كالسابق. واقتراب السيارات من تلك القوات لم يعد يشكل كثير خطورة عليها، اذ نادرا ما استهدفت تلك القوات في الفترة الأخيرة. معظم العمليات الانتحارية، والعبوات اللاصقة، والأحزمة الناسفة، صارت تنفذ ضد قوات عراقية أو مواطنين، الأمر الذي ينال استنكارا هائلا من قبل الشارع. وشعور ان الجيش والشرطة يحملان صفة الوطنية أصبح شعورا عاما، ويبدو أن الخطوات التصالحية التي طرحت في الأشهر الأخيرة بدأت تعطي ثمارها، اذ تم الاتصال حتى مع قيادات سابقة للعمل السياسي داخل الوطن. كما بدأ معارضون سابقون للعملية السياسية، يدعون للعودة الى البلاد والعمل من داخل البنية السياسية الحاضرة. وتصريحات، وخطط الرئيس الأميركي الجديد باراك أوباما حول انسحاب الجيش السريع، باتت تلاقي آذانا صاغية حتى من أشد المعادين للعملية السياسية. وهذا ما يتواءم مع طموحات الفرد العادي الذي يرغب في رؤية شارع خال من القوات الأجنبية. شارع يسري فيه على الجميع القانون العراقي.

وضمن هذا الجو المتفائل قليلا، لوحظ ايضا تناقص اعداد الشركات الأمنية التي كانت ترافق المسؤولين سابقا، وحلت محلها حمايات عراقية، تتفهم نفسية المواطن، وتراعي ميله العميق الى الحذر من المظاهر الأمنية الشديدة. ويبدو أن الجو العام مترابط بشكل كبير، فما ان تنفرج أزمة من الأزمات حتى تنعكس ايجابا على المشاكل الأخرى، وهذا ما لوحظ في أزمة الوقود على سبيل المثال. فبعد أن كانت طوابير السيارات على محطات الوقود تخلق أزمة أمنية واجتماعية كبيرة، بدأت سلاسة المرور في الشوارع تتبدى بوضوح، وهذا ما قاد الى رفع كثير من الحواجز الأمنية والأسيجة الكونكريتية من الشوارع، بالتالي جعل الحياة اليومية أكثر يسرا على الفرد. واذا ما ادركنا أن الجيش الاميركي في السنوات السابقة كان له تغلغل عميق، لا على الصعيد العسكري فقط، بل حتى في الجوانب الخدمية، ومقارنة مع اليوم، تضاءل ذلك التغلغل بشكل كبير، كل ذلك اثر تبلور مؤسسات الدولة، وقدرتها المتنامية في تسيير شؤون المواطنين الخدمية. لم يعد للجيش الأميركي من فاعلية على قطاع الخدمات الا عبر دعمه غير المباشر لبعض المشاريع، أو عبر منظمات مدنية اميركية، وهذا ما يؤشر الى فك الوشائج بين ذلك الجيش والمجتمع العراقي، كما يحرر شرائح اجتماعية واسعة من تبعات العلاقة مع ذلك الجيش.

عنف الصورة

# الإعلام العربي وصناعة عنف الصورة

علي حسن الفواز

صناعة الصورة تمثل واحداً من المصادر المهمة والفاعلة في الصناعات الإعلامية ذات الأثر الواسع في اشتغالات الخطاب الإعلامي المعاصر، وفي توجيه الكثير من مسارات صياغة الرأي العام، لان الصورة اضحت هي الموجه الدلالي الفائق لتوجيه الأفكار والرسائل. ولا احد ينكر الآن في الاوساط الاعلامية والسياسية، وحتى عند مخططي صناعة الإعلام، وصناعة القرار سلطة أثر هذه الصورة ووظائفها المهيمنة على موجهات صناعتنا الثقافية الإعلامية التي باتت مفتوحة على فضاءات واسعة تتجاذب فيها ملايين الرسائل الاعلامية، كما لا يمكن لأحد ان يتجاوز قدرة هذه الصورة الاعلامية في اختراق النظام التقليدي الافقي التقليدي للرسالة الاعلامية التي تعودنا عليها وتكرست في منظومة الاتصالات التقليدية.. لكن هذه الصورة ورغم خضوعها لسياق الفكرة والرسالة، ولموجهات العديد من الافكار، الا انها تبقى في الخطاب الإعلامي حيادية في سياق التعاطي مع التوصيف المهني للرسالة الاعلامية، الا انها كثيرا ما تفقد هذه الخاصية في سياق استخدامها وتوظيفها ضمن ماتجتهده بعض وسائل الاعلام ذات الاجندات والمرجعيات السرية والغامضة، خاصة في توظيفها ضمن صناعة رسائل اعلامية او سياسية تضع تلك الصورة بمثابة النص الباث للموقف، او النص الشارح والمفسر الذي يختصر الكثير من الكلام..

في اعلامنا العراقي والعربي المرئي باتت صناعة الصورة بمثابة اشكال واسعة من صناعات وموجهات الصراعات والحروب، او ربما ادخلها البعض في سياق الخدمة الفعلية لأجندات وسياسات جعلت هذه الصورة جزءا فاعلا في نص سلطتها، وبالطريقة التي افقدتها حياديتها المهنية، اذ اخضعتها الى مهيمنات خارجية، والى مرجعيات وموجهات اسبغت عليها دلالات مفترضة وقصدية ووضعتها في النسق الذي يعبر عن مصالح هذه الجهة او تلك، خاصة تلك الصورة التي تتحول الى خطاب، خطاب في الاتصال، وخطاب في التأثير على الجمهور، ناهيك عن الخطاب الذي يتحول الى صدمة كنوع من الاتصال المباشر ذي التأثير السريع على جمهور مستهدف برسائل معينة..

الصورة الموحية الى الجمهور، هي الصورة المثيرة والمؤثرة على الوعي العمومي من خلال ارسال اشكال معقدة من الرعب البصري واحيانا من الارهاب البصري، فهي صورة التي تمثل الخطاب المضلل، والذي يحدد شرطه في التوصيل عبر ما تنحاز الى صناعة حزمة من الرسائل التي تتشوه فيها القيم الانسانية والاخلاقية وحتى القيم العلمية والمعرفية.

اشكاليات الاثر الذي باتت تتركه الصورة على الوعي والذائقة والموقف، باتت محض صدمات ورسائل يومية تبثها القنوات الفضائية الواسعة الطيف من خلال انتقائها لإرسال تلك الصور.

الصورة/الرسالة، والصورة/الوسيلة، تمثل الآن الشكل الاكثر تعقيدا لما يمكن ان نسميه بـ (الثورة الصورية) خاصة تلك الصورة القابلة للتغاير بحكم النظام الرقمي(الدجيتال) اذ يمكن لهاتين الصورتين ان تتحولا الى ممارسات بشعة ومدمرة في اشاعة الايديولوجيا والمواقف السياسية التي تعبّر عن مرجعيات هذه القناة الفضائية او تلك، او بمعنى ادق الجهات التي تمول هذه القناة او غيرها، خاصة وان المرجعيات الداعمة للقنوات الفضائية لم تعد رؤوس اموال تجارية استثمارية فقط، بقدر ما اصبحت رؤوس اموال سياسية وأموالاً دينية، وكثيرا ما تحولت الآن الى اموال قذرة يدخل فيها النظام المخابراتي والإرهابي والحكومي وبالشكل الذي يجعل النظام الاعلامي وسيلة من وسائل انتاج وبث وتداول معلومات وافكار وصور بعينها بهدف التأثير على الرأي العام الداخلي والخارجي، وإنتاج وسائل ضغط قوية يمكن ان تؤثر على مسار الاحداث، او تأطيرها بأطر محددة، بما فيها احداث الصراعات الداخلية والازمات العالمية وحتى الحروب والازمات الاقتصادية.

في الكثير من القنوات العربية ومنها بعض القنوات العراقية للاسف نجد هذه الظاهرة شاخصة للعيان، خاصة تلك التي تضع مرجعيات وتوجهات الجانب التمويلي الاساس الذي يحدد سياساتها الاعلامية وانماط الرسائل التي تبثها الى الجماعات السياسية او الجماعات المدنية، خاصة ان اغلب هذه القنوات باتت تستعين بالصورة اساسا اجرائيا في سياق تعاطيها مع المادة الخبرية والتحليل الخبري اللذين يشكلان الأساس الإجرائي في عملها وفي صناعة موقفها من الازمات والصراعات الداخلية والقومية والدولية.

هذه المادة تحتاج الى جاهزية واسعة في انتاج واستخدام الصورة بما فيها الصورة المفبركة كالتي استخدمت ذات مرة في احدى حلقات برنامج الاتجاه المعاكس في الحديث عن احداث التعذيب في السجون العراقية، والتي تبين انها غير صحيحة وانها مشوهة وان الاحداث المأخوذة منها تعود الى احداث حدثت من احد سجون الدول الاقليمية، ناهيك عن القدصية الدعائية والاعلانية التي توظف خدمة لرسالة او هدف سياسيين، اذ تنتقي هذه القنوات صوراً بعينها عند الحديث عن مظاهر العنف في العراق، اومظاهر الفقر الاجتماعي من خلال إبراز تداعيات الحدث السياسي الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية..فضلا عن ان بعض القنوات عمدت الى تحويل بعض القضايا الانسانية خاصة بعد الاحداث الارهابية، الى وسيلة ذات اهداف معينة، تستدر بها التأثير او ربما استقدام رؤوس اموال سياسية تحت لافتة دعم ورعاية مثل هذه الحالات الانسانية. كما ان بعض القنوات تحولت ايضا خلال تغطيتها للاحداث السياسية وللصراعات والتجاذبات السياسية، وحتى بعد الاحداث الارهابية التي يتعرض لها الابرياء في هذا المكان او ذاك الى ابواق دعائية، تخدم اجندة بعض الانظمة السياسية وبعض المؤسسات الايديولوجية، ويضحى عملها في هذا السياق لا همّ له سوى اثارة الشكوى والتيئيس والتقليل من شأن العملية السياسية، والتقليل من شأن النجاحات في الملف الامني والملف السياسي، ناهيك عن اثارة النعرات والصراعات والاصرار على نقل الصورة التي تقول ان هذا الحدث يتجه الى كذا محور! وان القوى المعينة بالقصد تملك أهلية على المبادئ، وان غيرها هو باطل ومتمرد وضال، ناهيك عن ان تعاملها مع ازمة العراق بات هو الفيصل في تحديد موجهات الرسالة الاعلامية وصورتها، فالشارع العراقي كما تقول الصورة يضج بالفقر والعنف، والشوارع المقطوعة والناس المحرومين، وان صورة اللازمات السياسية شاحبة، وان الارهابيين واصحاب الميليشيات يتجولون في الشارع ويفرضون سلطتهم عليه، وهذه الصورة تتكرر كثيرا في الاعلام العربي وكذلك في بعض الاعلام العراقي..

اصحاب بعض القنوات الفضائية العربية والعراقية وعلى تعدد مشاربهم، لم يعدوا يخفون خضوعهم الى موجهات محددة، تلك التي يتلقون منها تمويلهم ودعمهم، والذين لهم اجندات في الملف السياسي العراقي، ناهيك عن إصرارهم على صناعة رسالة اعلامية تفتقر كثيرا الى المهنية. ربما بسبب التعقيدات الامنية، وبسبب الاثر الخطير الذي تتركه التجاذبات السياسية في التعاطي مع ملفات معقدة، وطبيعة هذه التجاذبات في توظيفها لهذا الخطاب الاعلامي او ذاك، او هذه القناة والصحيفة او تلك. لكن المشكلة الحقيقية تبقى في ضعف ضبط عمل الاعلام العراقي اولا، وتنظيم فعاليات الاعلام العربي والدولي والاعلام الخاص العامل في العراق، من خلال التجاوز على منظومة الترددات الموجودة في الفضاء العراقي وعدم استثمارها بشكل صحيح، خاصة ان الدستور العراقي الدائم قد اقر بوجود هيئة وطنية مستقلة تسمى(هيئة الاعلام والاتصالات) وانها المسؤولة عن اعطاء التراخيص والاذونات لعمل القنوات الفضائية والارضية والمحطات الاذاعية وعمل الجهات الخاصة التي تستخدم حزمة الترددات العراقية، وطبعا فان ضبط وتنظيم السيطرة على هذه الترددات سيكون له الاثر الكبير على الامن الاعلامي والثقافي، ناهيك عن دورها في تنمية الاستثمار الوطنية في مجال الاعلام والاتصالات والذي بات يشكل في الاقتصاديات العالمية مصدرا مهما من مصادر دعم الاقتصاد الوطني وايجاد فرص عمل واسعة للعديد من الايدي العاملة...

ان التغاضي عن هذا الجانب واصرار البعض من المؤسسات الاعلامية على التجاوز على القانون العراقي، يمثل انهاكا للاقتصاد العراقي، وامعانا في الخرق الاعلامي والتجاوز على حقوق مهنية وسيادية، حتى بات اصرارهذه الجهات على ممارسة هذه السياسات الاعلامية وكأنه اصرار على الدفع باتجاه تبني مواقف معادية، والعمل بسوء نية على تغيير واقع بعينه في العملية السياسية العراقية، والتعتيم على الكثير من الحقائق، او القصدية في نقل الصور التي تعكس مشكلات موجودة وحقيقية، لكنها ليست وليدة تداعيات العملية السياسية الجديدة، بقدر ماهي جزء من هموم قديمة متراكمة وانهيارات عميقة في بنية المدينة السياسية والادارية بسبب الانقلابات الدموية والحروب العبثية والحصارات القاسية، وسوء ادارة الشأن العام، وطبعا فإن الاكتفاء بنقل هذه الصورة وتكرارها بشكل سيئ يعني ان هناك اجندات سياسية تضع هذه الصورة بمثابة الموقف الذي يرسل للعالم عن مجريات الحياة في العراق، دونما اشارة الى مسؤولية الجهات الارهابية وجهات دعمها في الداخل والخارج، ودور التدخلات الخارجية في استمرار انتاج صور العنف والصراع وتردي الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية، ولا عن الاسباب المسكوت عنها والتي مازال الارهاب الاعمى والحسابات الضيقة لبعض السياسيين داخل العملية السياسية وخارجها، والذين اصبحت لهم للاسف وسائل اعلام وقنوات فضائية تسهم يوميا في اغراق الفضاء الاعلام العراقي بفوضى هذه الرسائل الاعلامية وصورها الشوهاء، ناهيك عن الاثر الخطير الذي يسببه استشراء ظواهر الفساد الاداري والمالي، والتي تسهم في تكريس ضعف اداراة الملف الاعلامي وتهيئة الظروف المناسبة لتكريسه كعلامة من علامات الاستقلال الوطني وسيادة الدولة الجديدة..

صحيح ان الحالة العراقية ليست مثالية، اذ ان حقائق التحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي مازالت تفترض الكثير من التقاطعات والتجاذبات التي تحدّ من فاعلية التحول وتكرسه في الواقع وفي حياة الناس. وصحيح ان الجميع ليسوا عند خط شروع واحد، وعلى قلب واحد كما تقول ادبياتنا الشعبية،اذ ان هناك من القوى والاجندات مازالت تضع العراقيل امام العملية السياسية وعملية بناء الاقتصاد العراقي وترميم الخرابات التي حدثت بفعل الاحتلال والارهاب وسوء الادارة، والتي تسعى الى تقديم الصورة التي تعزز هذا الموقف اوغيره..

مقابل كل هذا نجد انفسنا امام حقائق ينبغي للجميع ان يتكاشفوا ازاءها بمسؤولية وامانة، فإلى اين يذهب هؤلاء؟ وهل الاجندات المالية والمخابراتية والسياسية التي تدعمهم ستظل على ايقاع واحد، وانها ستظل تفتح كنوزها لهذا(الفضائي)او غيره دون حساب؟ وهل سيكون استشراء الخراب وبقاء الهموم والاحزان مريحا لضمائرهم وهم يتفرجون على احزان ابناء جلدتهم؟ وهل صورتنا الشوهاء ستظل هي المغذية الوحيدة التي تضخ منظومات المعلومات والاخبار والتقارير بذات الصور، وذات الرسائل؟

اظن ان هناك مشكلة اخلاقية قبل ان تكون مشكلة حسابات وسياسات، لأن صاحب الخطيئة لايتورع من ارتكاب اية معصية او جريمة تعزز احساسه بلذة السلوك العدواني، فضلا عن ان هؤلاء يتحدثون كثيرا بنوع من النفاق الغريب!! فهم متطرفون مع التطرف، وليبراليون مع الليبرالية وسلفيون مع اصحاب الخطاب السلفي، وقوميون مع اصحاب الفقه القومي.

ان صناعة الواقع الجديد يتمثل لقواعد صناعات شاملة تبدأ من صناعة الافكار والمواقف وتنتهي عند صناعة الصورة، واعتقد ان الذين يتوهمون ان صناعتهم ستكون هي الرابحة واهمون! لان النتائج التي تكرس الحزن والخيبة ستصيب الجميع وستجعل كل الاسواق عاطلة والبضائع كاسدة، وبالتالي يخسر الجميع..

الوطن ملك لهذا الجميع، والجميع من حقهم ان يتحاوروا ويتقاطعوا، لكن ليس من حق احد ان يقول انا املك السواد وحدي وغيري يصطاد الغبار!! وهذا التوصيف العمومي لملكية الوطن هي الشرط الاساسي لتجاوز المحنة والهموم القديمة والقادمة، والتنازل عن مهنة التفرج على عنف الصورة التي نشاهدها كل يوم في قنواتنا الفضائية التي تذبحنا بسكاكين أهلنا..

رسالـــة

# لا تبتئس.. سيحين الوقت

نصيف جاسم حسين
Nsaif-jassim@yahoo.com

اعرف انك مثل الكثيرين مثلك من الكفاءات العراقية ممن أعتقدوا ان الوقت قد حان (بعد التغيير) لوضع الرجل المناسب في مكانه المناسب، قد اصيبوا بالأحباط الشديد الذي يصل حد اليأس احيانا، والذي دفع أعداداً كبيرة منهم الى ترك البلد ما افرغ البلد من خيرة أبنائه من ذوي الكفاءات العلمية الذين اصبحوا رؤساء ومدراء مؤسسات علمية ورؤساء اقسام في جامعات مرموقة خارج البلد في حين لم يوفر لهم البلد مجرد فرصة العيش الكريم.

وأعرف كم كنت ساخطا على نظام صدام لأنه لم يكن يتعامل مع ذوي الكفاءات بما يفترض من احترام وتقدير لكفاءاتهم، فزج اساتذة الجامعات في معسكرات الجيش للتدريب على السلاح رغم ان اعمار بعضهم قد تجاوز الستين، فكان قرارك بعدم التعيين زمن النظام السابق لكي لا تتعرض لمثل هذه المواقف التي قد يكلفك الاعتراض عليها او عدم تنفيذها حياتك وربما حياة عائلتك.

وأعرف تماما كم عانيت للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، وكيف كنت تعتصر الوقت للتوفيق بين عمل بسيط يكفل لك استمرار دراستك ولو بأبسط المستلزمات الضرورية ، فلم يكن عندك ضروريا ان تشتري قميصا جديدا قدر اهمية شراء كتاب جديد قد يعينك في دراستك او بحوثك، او لاحقا رسالتك في الدكتوراه (الولايات المتحدة الامريكية والمشرق العربي-فترة ما بعد الحرب الباردة- ) التي تم نشر أجزاء عديدة منها بعد من الصحف العربية بعلمك وبدون علمك وكانت مثار اعجاب وتقدير الأساتذة الذين قال بعضهم أن منح رسالتك درجة الامتياز(قليل بحقها).

وأعرف انك – مثل غيرك ممن لم يقعوا في مستنقع صدام ونظامه من حملة الشهادات- كنت تأمل أن تغيير نظام صدام سيكون انطلاقة غير طبيعية في بناء ما دمره صدام بحروبه المتواصلة منذ السنة الاولى لحكمه ، وبسياساته التي كان يتبعها في تعيين المقربين له من الجهلة في المواقع التي تتطلب اختصاصات لم تتوفر في اي منهم ، فكانت النتيجة دماراً شبه تام لكل مرافق الحياة المدنية ما زال البلد يعاني نتائجه الكارثية على أكثر من صعيد. وكانت اولى اختباراتك لمدى مصداقية حلمك أن قدمت اوراقك لأحد الأشخاص المقربين لرئيس الوزراء حينذاك(ابراهيم الجعفري) الذي وافق(حينها) على تعيينك على ملاك وزارة الخارجية (لأنك دكتوراه علوم سياسية)، وجعل (تهميشه على طلبك بالموافقة) مسألة تحقيق حلمك (قاب قوسين أو ادنى) ، لكن – كم أكره( لكن) تلك- سرعان ما تبددت كل آمالك حين قابلك أحد موظفي وزارة الخارجية حينذاك ، الذي قال ببرود وبلا مبالاة قل نظيرها (ان الجعفري "ما يشتغل " بهذه الوزارة) وكنت تعتقد انه يقصد ان الجعفري(لا يعمل في هذا المكان) فأجبته (الجعفري رئيس الوزراء وهو بالتأكيد ليس هنا فهو في مجلس الوزراء) فرد الموظف (هذه وزارة ليس للجعفري تأثير فيها، أنصحك أن لا تقول أنك من طرف الجعفري فاذهب الى مكان آخر) ، وأعرف كم كانت صدمتك مريرة فها هو موظف لا يفقه من الأمر شيئا يقرر مصيرك بجملة واحدة ، وها هي المحاصصات الحزبية تقتل – منذ الأيام الأولى- كل آمالك وآمال الكثيرين غيرك.

لكنك ما فتئت تحاول ، وكانت هذه المرة عبر مكتب الأمم المتحدة ، حيث تم التعاقد معك لتكون معاون مدير(مكتب بغداد الإقليمي في مفوضية الأنتخابات) ثم مدير مكتب الرصافة للأنتخابات فبثت هذه التجربة الحياة في آمالك من جديد لحين تشكيل مفوضية الانتخابات الحالية على أسس طائفية بحته، فكان أن اتصلت بك بعض القوى ممن تريد أن تكون أنت مرشحها للمكتب (مكتب الرصافة الذي كنت انت مديره) وإلا فسيبحثون عن مرشح آخر، وسينهون عقدك ، فأجبتهم (اذا كنتم تبحثون عن مدير يضمن لكم عدم حدوث تزوير في الانتخابات فأنا مرشحكم ومرشح غيركم لكني لا استطيع الانتماء الى أي حزب) وكان جوابك غير مقبول وتم العثور على بديل حسب المحاصصات الطائفية (شيعي في مكتب الرصافة ، مقابل سني في مكتب الكرخ) ، ومرة أخرى تضرب آمالك ضربة محبطة. لكنك وبإصرار من لا يريد تصديق الواقع المرير، تبقى تحاول، وهذه المرة عن طريق أحد الأصدقاء من أن الحكومة تبحث عن كفاءات لتعيينهم كسفراء لها في الخارج ، فتحمل اوراقك وتذهب ، وليس ثمة من يستقبلك (فأنت لست مرشحاً من قبل أي حزب)

فيتم تعيين مرشحي الاحزاب ممن لا يعرف أبجديات العمل الدبلوماسي ومن أنصاف المتعلمين وفق مبدأ الطائفية وبطريقة (اقبل مرشحي حزبي فأقبل مرشحي حزبك-كما صرح بذلك أحد اعضاء اللجنة في برنامج تلفزيوني لاحقا-) وليس وفق الشهادة أو الخبرة او اي شيء مما يمكن اعتباره أساساً علمياً للتقييم. فلم تصدق ما يحدث فتخبرني انك ستحاول مقابلة رئيس الوزراء (نوري المالكي) فقط لإخباره ان ليس من الحكمة أن يمثل العراق في الخارج ممن لا يجيد الف باء العمل الدبلوماسي ، ويكون الرد أن ليس بالإمكان مقابلة رئيس الوزراء لكثرة مسؤولياته وانشغالاته ، فتحاول مقابلة احد مقربيه عسى أن ينقل له رأيك ، فيسأل هذا الشخص عن (عنوان) هذه المقابلة!!! فتسألني (ماذا أجيب هذا الشخص؟) فأجيبك (لا تجبه، فمن يبحث عن عناوين لكي يراه الناس أحق بالازدراء، والا فكيف يمكن أن تعتقد ان مثل هذا الشخص يمكن أن يفعل ما هو ايجابي لك أو لغيرك) ولم تقتنع بإجابتي لأنك لا تريد أن تصدق أن الأمر بهذا السوء.

وتعلم احدى الجهات السياسية ذلك فتحاول استغلال غضبك وسخطك مما حدث معك فتحاول كسبك لصفها بوعود شتى فتأبى أن تتحزب لأنك تؤمن ان البلد سيحتاجك يوما ما وأنك اكبر قيمة (بعلمك) من القيمة التي من الممكن أن يضيفها انتماؤك لهذا الحزب أو ذاك.

ولا يسعني الا أن اقول لك، نعم انت أكبر قيمة مما يمكن أن يضيفه لك انتماؤك لأي حزب، فلا تبتئس يا أخي مصطفى فحسبك انك لم تتمرغ في وحل الطائفية المقيتة رغم الإغراءات الكثيرة ،وحسبك انك لم تتملق أحدا بداعي الحصول على وظيفة كما فعل البعض ، وحسبك انك حصلت على أعلى شهادة في اختصاصك مما يتطلبه بلد مثل العراق ،ولابد من أن سيأتي اليوم الذي تبحث فيه السلطة في العراق عن الشخص المناسب لوضعه في مكانه المناسب لأنها ستجرب غير ذلك من طرائق شتى ما سيزيد من حجم مشاكل العراق الذي يتطلب حلها أناساً أكفاء من حملة الشهادات في مجالاتهم واختصاصاتهم لبناء العراق الجديد وستعي احزاب السلطة (او حزب السلطة) انه لا يمكن احتكار الوظائف لأعضاء حزبها فقط كما فعل (البعث) سابقا لأنه لن يتمكن من إدارة الدولة وتحقيق انجاز ملموس وواضح بأنصاف المتعلمين هذا أولا، وثانيا ثمة انتخابات يتطلب الفوز فيها إرضاء الناخب على اختلاف ميوله السياسية وتطلعاته التي ابسطها وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وإعطاء كل ذي حق حقه، وإلا فسنكون إزاء وضع لا يختلف كثيرا عن زمن الطاغية، وهذا ما لا يريده ولا يتمناه الجميع.

آراء وأفكار Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net